أكدوا أنها غلبت مصلحة البلاد ومستقبلها وأرست ركائز الأمن والاستقرار

أكاديميون: كلمة الأمير شخصت حالة البلاد ووضعت النقاط على الحروف

■ العبدالله: كلمة رجل دولة من الطراز الأول رسمت خارطة طريق الكويت المستقبلية

د. حامد العبدالله

د. مريم الكندري

عبدالله الغانم

■ الغانم: غالبية الشعب غير راضية عن ما مرت به البلاد من إثارة للفتن والنعرات الفئوية

■ الكندري: صاحب السمو مارس صلاحياته الدستورية واضعاً مصلحة البلاد نصب عينيه

أجمع أكاديميون كويتيون على أن كلمة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد التي وجهها الى أخوانه المواطنين أمس حملت تشخيصا واضحا للحالة القائمة في البلاد ووضعت النقاط على الحروف ورسمت طريقا لكويت المستقبل.

وأكدوا في لقاءات متفرقة مع «كونا» أمس، ان سمو أمير البلاد وضع في كلمته السامية نصب عينيه مصلحة البلاد ومستقبلها وارساء ركائز الامن والسلام في المجتمع الكويتي وتضمنت عدة أفكار وقضايا جوهرية أساسية وفي مقدمتها التأكيد على الثوابت الكويتية.

وقال أستاذ العلوم السياسية في كلية العلوم السياسية بجامعة الكويت الدكتور حامد العبدالله ان كلمة سمو أمير البلاد «انما هي كلمة رجل دولة من الطراز الاول ووضعت النقاط على الحروف ورسمت خارطة طريق الكويت المستقبلية من خلال تأكيد سموه على دولة المؤسسات والقانون».

وأضاف الدكتور العبدالله ان سمو أمير البلاد «أكد في هذه الكلمة حق سموه في استخدام أدواته الدستورية ورفضه لخطاب القوقاء والشارع والفوضى والصوت العالي كما أكد سموه على سلامة الديمقراطية التي جبل عليها أهل الكويت منذ قديم الازل وحذر من استغلال هذه الديمقراطية من خلال اثارة الفتنة والعصبية والفئوية وزعزعة أسس الامن الوطني والاجتماعي».

وذكر العبدالله ان نتائج الانتخابات السابقة وفق النظام الانتخابي الحالي «أبرزت العديد من الامراض الاجتماعية وكرست مفاهيم الفئوية كالقبلية والطائفية واحتكار الاصوات واقصاء الاخر بما يسمى الاغلبية والاقلية علاوة على النزول بمستوى الخطاب البرلماني لدرجة لم يعهدها الكويتيون من قبل ما أدى الى تهديد أسس الامن والنظام الاجتماعي في البلاد».

وقال «لذا كان لابد من خطوة حاسمة تعيد الامور الى نصابها وتعيد القلبة الى صوت المنطق والحكمة في السياسة الداخلية والخارجية ومن هنا جاءت كلمة سمو أمير البلاد أمس لتلامس مشاعر وأحاسيس ومتطلبات كل كويتي مهما كان انتماؤه ومذهبه وطائفته».

وأضاف «لذا نقول بصوت واحد سمعا وطاعة يا صاحب السمو ونقولها ككويتيين بملء الفم لن نسمح لاي كان بمصادرة حقنا في التعبير عن قبولنا بالنظام السياسي وركائزه الديمقراطية».

من جانبه قال أستاذ العلوم السياسية في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت د.عبدالله الغانم «كنا بانتظار هذه الكلمة من صاحب السمو أمير البلاد كما اننا بانتظار القرارات والمراسيم التي ستصدر لوضع النقاط على الحروف وتهدئة الساحة السياسية ذلك أن غالبية الشعب الكويتي غير راضية بما مرت به البلاد من اثارة للفتن والنعرات الفئوية».

وأضاف الدكتور الغانم ان الكلمة التي تفضل بها سمو أمير البلاد «تحمل تشخيصا واضحا للحالة القائمة حاليا في الكويت من حيث وصول البلاد الى حالة سيئة لم تؤثر فقط على التنمية بل أثرت على الانسجام السياسي ووصلت الى مرحلة التدخل في سلطات القيادة السياسية». وذكر «ان سمو أمير البلاد أشار الى ذلك عندما بين سموه أنه يشارك السلطتين التشريعية والتنفيذية مهام التشريع والتنفيذ وكذلك السلطة القضائية حيث سيتم اصدار الاحكام باسم سموه وكل ذلك للتدليل على دور سموه الرئيسي في هذه السلطات كلها».

وبين ان «الامر الثاني الذي تضمنته الكلمة التأكيد على أن الديمقراطية هي خيار لن يتم التخلي عنه والامر الثالث التأكيد على أن نظام التصويت الذي تم خلال الدورات الثلاث الاخيرة لم يأت الا باشكاليات أكبر داخل البلاد من حيث الفئوية وغيرها من هذه الامور لذلك ارتأى سموه أن يعالج الوضع لاعادة النظر في آلية التصويت بشكل جزئي».

وأشار الغانم الى «ان الامر الرابع والاهم هو قضية الحفاظ على أمن البلاد والتعامل مع كل من يريد استغلال الاحداث القائمة اليوم ليحقق أهدافه الزائفة بحكم القانون ونتمنى أن يتم التعامل معه بوضوح وحزم لئلا ينظر الى التراخي على أنه ضعف او تراجع».

من ناحيتها أكدت أستاذة العلوم السياسية بجامعة الكويت د.مريم الكندري ان سمو أمير البلاد ومن خلال كلمته السامية مارس دوره وصلاحياته الدستورية الطبيعية واضعا سموه نصب عينيه مصلحة البلاد ومستقبلها وارساء ركائز الامن والسلام في المجتمع الكويتي.

وقالت الكندري ان الكلمة السامية تضمنت عدة أفكار وقضايا جوهرية وأساسية أولها التأكيد على الثوابت الكويتية لاسيما تثبيت مبدأ الشورى والديمقراطية والتشديد على أهمية استمرار الحياة البرلمانية في البلاد.

وأوضحت ان الكلمة السامية شددت كذلك على أهمية وضمان الوحدة الوطنية عبر تعديل المسار الانتخابي «من اختلال مرتبط بآلية التصويت بحيث يضمن هذا التعديل وحدة النسيج الاجتماعي الكويتي بمختلف فئاته واطيافه».

ألقى كلمة الكويت أمام اللجنة الاقتصادية للجمعية العامة للأمم المتحدة

المزعل: تنمية الدول الأقل نمواً غير ممكنة من دون مساندة المجتمع الدولي

الأمم المتحدة - «كونا»: اعتبرت الكويت ان مسؤولية تحقيق التنمية في اقل الدول نموا تقع على عاتق تلك الدول نفسها مشيرة الى ان ذلك غير ممكن من دون وجود شراكة عالمية متجددة ومعززة مذكرة بأن حكومة الكويت تقوم بواجبها في هذا المجال.

جاء ذلك في كلمة الكويت التي القاها فهد عباس سلطان المزعل سكرتير ثالث أمام اللجنة الاقتصادية التابعة للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين خلال مناقشتها مسألة البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة.

واوضح المزعل انه «يتعين على الشركاء في التنمية الاضطلاع بمسؤولياتهم والوفاء بتعهداتهم وتقديم المساعدات الإنمائية لهذه الدول خدمة لقضايا السلام والرخاء والتنمية المستدامة للجميع ولإحداث تغيير حقيقي في حياة من يعيشون في تلك البلدان».

وأشار إلى انه رغم تحسن ظروف تلك الدول في مجالات التنمية إلا ان هذا التحسن ما زال دون النسبة المستهدفة البالغة 7 في المئة الواردة في برنامج عمل بروكسل والتي أكدها مجددا برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2011 - 2020.

وأعاد الدبلوماسي الكويتي إلى الأذهان ما جاء في كلمة سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء الكويتي أمام الجمعية العامة في الشهر الماضي عندما قال سموه «فعلى الرغم مما تحقق من إنجازات ملحوظة لكثير من الدول في الوصول الى أهداف الإنمائية للألفية إلا انها وفقا لتقارير دولية حديثة لا ترقى للطموحات لذلك لا بد من مواصلة الجهود الجماعية للحد من آثار تلك التحديات واحتوائها بما يكفل تحقيق هذه الأهداف السامية».

وذكر المزعل في هذا الصدد بأن دولة الكويت منذ استقلالها عام 1961 وإنطلاقا من إيمانها الكامل بأهمية تفعيل الشراكة والتعاون الدوليين أولت اهتماما كبيرا بمساعدة الدول النامية والدول الأقل نموا وان ذلك الاهتمام تجسد في المساعدات التي يقدمها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والتي استفادت منها أكثر من 100 دولة حول العالم بقروض ميسرة وصلت قيمتها الى 15 مليار دولار إضافة الى زيادة نسبة ما تقدمه دولة الكويت من مساعدات الى أكثر من 1.3 في المئة من إجمالي الناتج المحلي متجاوزة النسبة المقررة دوليا والبالغة 0.7 في المئة وتخصيص 10 في المئة من مساهماتها الطوعية لدعم أعمال الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها.

ولفت الى ان دولة الكويت كإحدى بلدان الجنوب التي يرتكز اقتصادها وتنميتها بشكل أساسي على إنتاج وتصدير النفط تحرص على ضمان فرص التقدم والنمو لمجتمعها وللمجتمعات الأخرى كما أكد أهمية تنفيذ مبادئ وآليات التنمية المستدامة، مشيرا إلى وجوب مراعاة حق كل دولة في تنمية مواردها واقتصاداتها بما يتفق مع ظروفها وآلياتها لتحقيق التنمية المستدامة المرجوة بركائزها الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

فهد المزعل أثناء إلقاء كلمته أمام اللجنة الاقتصادية للجمعية العامة

تتمات

الكويت .. صوت

كما وافق المجلس ايضا على مرسوم بدعوة الناخبين لانتخاب اعضاء مجلس الأمة في يوم السبت الموافق الأول من ديسمبر المقبل.

وقد تدارس مجلس الوزراء مشروع مرسوم بقانون يستهدف مكافحة الفساد والكشف عن الذمة المالية من خلال إنشاء هيئة عامة لمكافحة الفساد وإقرار القواعد العامة المنظمة للكشف عن الذمة المالية لسمو رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء وجميع المعينين بدرجة وزير وكذلك رئيس وأعضاء مجلس الأمة وجميع المسؤولين في الدولة وغيرهم ممن يمارس العمل العام سواء بالتعيين أو بالانتخاب والذي جاء تحديدهم في المرسوم بالقانون المشار إليه.

واستعرض المجلس كذلك مشروع مرسوم بقانون بإنشاء اللجنة الوطنية لتنظيم الانتخابات والحملات الانتخابية وناقش الجوانب التفصيلية المتعلقة بهذا القانون تحقيقا لغاياته السامية في ضمان نزاهة العملية الانتخابية وقد كلف مجلس الوزراء فريقا متفرغا لإعداد مشروعي المرسومين المشار إليهما بالصيغة النهائية تمهيدا لاعتمادهما في الاجتماع القادم.

ومجلس الوزراء وهو يؤكد انه لن يدخر وسعا في ترجمة توجيهات حضرة صاحب السمو الأمير وغاياتها الوطنية السامية فإنه على ثقة من وعي وإدراك المواطنين جميعا بان اتخاذ هذه الإجراءات يأتي وفق نص المادة 71 من الدستور والتي أجازت للأمير إصدار مراسيم بقوانين اثناء حل مجلس الأمة لمعالجة أي سلبيات قد تستوجبها الضرورة للحفاظ على أمن الوطن واستقراره وتعزيز الوحدة الوطنية لتظل الكويت الغالية دائما الحصن الحصين والملاذ الخالد وواحة أمن وأمان لجميع المقيمين على أرضها وبمراعاة أن هذه المراسيم بقوانين تعرض جميعها على مجلس الأمة الجديد في أول اجتماع له ليقرر ما يراه بشأنها.

وقد عبر سمو رئيس مجلس الوزراء والوزراء عن عظيم اعتزازهم بتوجيهات حضرة صاحب السمو الأمير ملمنين ما اعرب سموه في كلمته التاريخية عن عميق الألم والقلق إزاء ما تشهده البلاد من تطورات من شأنها المساس بأمن البلاد واستقرارها والتي تعكس حرص سموه على تلمس هموم وهواجس المواطنين وآلامهم مؤكدين التزامهم التام ببذل قصارى الجهد من أجل كويتنا الغالية وتعزيز أمنها واستقرارها ورفعتها وتقدمها.

وكان مجلس الوزراء قد عقد اجتماعا استثنائيا صباح امس في قاعة مجلس الوزراء بقصر السيف برئاسة سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء وبعد الاجتماع صرح وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله المبارك الصباح بما يلي: تدارس المجلس في اجتماعه الخطوات والإجراءات الجادة لسرعة تنفيذ التوجيهات السامية التي تفضل بها حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى حفظه الله ورعاه في كلمته الشاملة التي وجهها امس إلى إخوانه وأبنائه المواطنين والتي أكد فيها سموه حفظه الله ورعاه على الأسس والمبادئ الراسخة التالية:

1 - ان الكويت دولة قانون ومؤسسات نظام الحكم فيها ديمقراطي يقوم على أساس فصل السلطات مع تعاونها فالسلطة التشريعية يتولاها الأمير ومجلس الأمة وفقا للدستور والسلطة التنفيذية يتولاها الأمير ومجلس الوزراء والوزراء على النحو المبين بالدستور والسلطة القضائية تتولاها المحاكم باسم الأمير في حدود الدستور.

2 - ان إيمان سموه حفظه الله بالنهج الديمقراطي وفق النظام الذي أرسى دعائمه الدستور ثابت لا حياد عنه وان الالتزام بأحكام الدستور مبدأ راسخ لا تردد فيه مؤكدا على ضرورة الاستفادة من الأخطاء لتصحيح المسيرة وتجاوز العثرات مع دراسة تجارب الآخرين واختيار ما يناسب مجتمعنا ويتفق مع المعطيات والظروف والإمكانات لتحقيق تطلعات وآمال جميع المواطنين.

3 - التأكيد على التمسك بالثوابت التي جبل عليها أهل الكويت والتي تجسد صدق الانتماء والولاء للوطن وما عرف عنهم من السماحة والرقي والاعتدال والحرص على قيم الاحترام ومراعاة مشاعر الآخرين.

4 - ان ما يحكم العمل العام والتوجهات والاجتهادات في الشأن العام هو مصلحة الكويت وأهلها أولا وأخيرا وان عظم المسؤولية وثقل الأمانة يقتضي بذل الكثير من الجهد والصبر والحكمة.

5 - عدم السماح بأي شر يطال الكويت الغالية وينال من أمنها الوطني واستقرارها وسلامة وأمن أهلها الأوفياء وان كل كويتي لبنة مهمة في بناء الصرح الوطني المتماسك ولن يقبل أن يمس أي منهم ضرر أو سوء ان صوت القانون سيظل دائما عاليا وحازما في التصدي لأي ممارسات يجرمها القانون وتمس أمن البلاد والمواطنين وثوابتها الوطنية ولن يكون أحد فوق القانون.

6 - على الجميع تقع مسؤولية تغليب الحكمة والعقل والمصلحة الوطنية العليا على باقي المصالح لتظل الكويت الغالية واحة الأمن والأمان ودولة القانون والمؤسسات ملتزمة بثوابتها الوطنية وبقيمها الحضارية قادرة على مواجهة أعباء الحاضر وتحديات المستقبل بسواعد أبنائها البررة.

7 - انه لن يقبل أبدا تهديد أمن الكويت وإرهاب أهلها وتعطيل مسيرتها وانه لن يسمح لبذور الفتنة أن تنمو في أرضنا الطيبة أو بتضليل الشباب المخلصين بالأوهام والافتراءات ولا تهاون إزاء الانحرافات المهلكة والتجاوزات المدمرة تحت أي مبرر.

هذا وتنفيذا لتوجيهات حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه وسعيا إلى تحقيق الإصلاح المنشود للنظام الانتخابي القائم بمقتضى القانون رقم 42 لسنة 2006 وتصحيح ما يشوب الممارسة البرلمانية من عيوب ومثالب أبرزها الواقع التطبيقي لثلاثة مجالس نيابية متعاقبة وعلى الأخص ما يتصل بآلية التصويت في هذا النظام التي أدت إلى نتائج تجافي العدالة والتمثيل الصحيح لأطياف المجتمع الكويتي في البرلمان بما يمس الوحدة الوطنية نتيجة لتفشي العصبيات الفئوية والاصطفاف القبلي والطائفي على حساب الولاء للوطن وإبراز التحالفات المصلحية البعيدة عن مصلحة الوطن بالإضافة إلى الإقصاء الدائم للعديد من الشرائح الاجتماعية عن التمثيل البرلماني الأمر الذي انعكس سلبا على أداء مجلس الأمة وتسبب في انحرافه في أداء مهامه ومسؤولياته.

الشعب صف

وقال النائب السابق يوسف الزلزلة: «نزولا عند رغبة الأعزاء من الآباء والأمهات والأخوة والأخوات بعد الاتكال على الله نعم سأترشح للانتخابات القادمة».

من جهة أخرى، ذكر الزلزلة: «عندما يقول سمو الأمير أن هناك من يتعمد عرقلة المسيرة ويصر على فرض إرادته ورأيه على الجميع سمعنا في التطرف والتهور ويرفض الحوار ويلغي الآخرين ويطلق وصايته المطلقة على الدستور يتخذ من الشوارع والساحات منبرا للإثارة والشحن والتحريض، فإن سموه يشخص الواقع كما هو».

وأضاف: «أتمنى أن تكون الرسالة وصلت لأصحاب الصراخ وعرفوا كيف قيم سلوكهم الأمير فكفوا عن غوغائيتكم المقيتة وارجعوا الى رشدكم والا ستعرفون أين سيكون مصيركم بالقانون».

من جانبه أكد محافظ الأحمدي الشيخ الدكتور إبراهيم دعيج الابراهيم الصباح أن كلمة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح شخصت الواقع ولامست الحالة الكويتية وما يحدق بالوطن من مخاطر وما يواجهه من تحديات.

علماء ومشايخ

ووجه د.عجيل النشمي كلمة الى المعنيين بالحراك في الحدث مبينا ان التحرك في القضايا الشعبية محمود ما دام في ظل حدود الدستور والقوانين المرعية، وما لم يمس أمن البلاد، وان من أخص أمنها احترام وطاعة وتوقير أميرها وحكومته الرشيدة، فلا أحد يقبل المساس برمز البلاد، فذات الأمير مصونة دستوريا لا لذاته ولكن لأنه يمثل الأمة التي أعطته العهد والسمع والطاعة، فالمساس بذاته مساس للأمة كلها، ليشدد النشمي على ان من خرق هذا العهد يستحق المساءلة.

كما دعا النشمي في بيان الرابطة الى توسيع دائرة الشورى مؤكدا ان الرابطة عندما ساءها ما تشهده البلاد سرها ما جاء في كلمة صاحب السمو.

بدوره أكد د.محمد الطبطبائي ان: كلمة حكيمة من سمو الأمير لأبناء وطنه، اتسمت بالتسامح والمسؤولية، فلندع النزاع والاختلاف ولنكن صفا واحدا خلف أميرنا، مضيفا من القواعد السياسية عدم الانكار في مسائل الخلاف خصوصا انها مبنية على الاجتهاد والمصلحة، وتقديرها مختلف من شخص لآخر.

وأشار د.الطبطبائي الى أنه من القواعد السياسية عدم الانكار في مسائل الخلاف، خصوصا وأنها مبنية على الاجتهاد والمصلحة، وتقديرها مختلف من شخص لآخر وأضاف تمنيت لو ان هذا الحماس السياسي عند بعض السياسيين يمنحون مثله لتطبيق الشريعة الاسلامية المعطلة في الكويت.

وقال رئيس لجنة تطبيق احكام الشريعة د.خالد المذكور من حسابه على تويتر «قطعت جهيزة قول كل خطيب» استقرت النفوس وانشرحت الصدور.

من جهة أخرى قالت جمعية إحياء التراث في بيان أمس عدم جواز الخروج في المظاهرات أو الاعتصامات أو أعمال الشغب لإثارتها للفتنة.

«الأغلبية»: مسيرتنا

وأكد النائب السابق أحمد المليفي ان على من يدعي بان غالبية الشعب الكويتي ترفض مراسيم الضرورة فعليه أن يخوض الانتخابات ويجعل شعاره الغاءها فاذا كان ما يدعيه حقيقة فستوصله الاغلبية التي يدعيها الى البرلمان ويلغي هذه المراسيم كما بينت المادة 71 من الدستور، مشيرا الى ان الدعوة الى خلق الفوضى للتصادم من رجال الامن فان اي اذى لاي مواطن سواء من التجمع او رجال الامن و أي قطرة دم ستسقط لا قدر الله سيتحملها قادة هذه الدعوة من نواب سابقين وقيادات لمثل هذه التجمعات وخاصة النواب السابقين احمد السعدون ومسلم البراك وجمعان الحربش وفيصل المسلم ووليد الطبطبائي فسلامة الجميع في اعناقكم واسأل الله ان تعودوا الى رشدكم.

وشددت مرشحة الدائرة الثالثة لانتخابات مجلس الأمة صفاء الهاشم على ان «المطلوب للمرحلة القادمة وجوة جديدة شابة تنطلق من برنامج وطني قابل للتطبيق ويحس به المواطن يلتف حوله الناس وتتمثل فيه عناصر مشهود لها بالنظافة والكفاءة بعيدا عن المزايدات».

واضافت: «نريد دماء جديدة ذات فكر متسامح جديد تعي المطلوب القادم لمسار بلد توقف طويلا، ولذلك نرجو مقاطعة اكبر عدد من نواب التفكير الاعوج، يرتاحون ويريحون».

وقال نبيل الفضل: ان كل من هو ضامن لسقوطه بالانتخابات دون منه غيره عليه بالاصوات والتحالفات اعلن مقاطعته كخالد السلطان وعبدالرحمن العنجري او سيعلن مقاطعته كأحمد السعدون ووليد الطبطبائي.

وزاد: «لكن هل يفعلها فيصل المسلم او مسلم البراك الضامنان لنجاحهما؟! الايام سترينا عجائب الدجل والمواقف الملتوية».

«الأوقاف»: توزيع

أبدته السلطات السعودية تجاه بعثة الحج الكويتية.

وأشار الى أن بعثة الحج الكويتية قامت بتوزيع الأراضي المخصصة على حملات الحج الكويتية في منطقة منى وعرفات بالمشاعر المقدسة موضحا ان مسألة توزيع الأراضي بمنطقة عرفات على أصحاب الحملات تمت من خلال توزيع التعليمات الخاصة بالمخيمات في عرفات والتي اشتملت على أمور تحرص على سلامة حجاج بيت الله الحرام.

ودعا الرومي في ختام تصريحه حجاج الحملات الكويتية إلى الالتزام بالأنظمة والإجراءات والترتيبات التي وضعتها المملكة لتسيير شؤون الحج وتيسيره وأن يكونوا مثالا وقدوة لإخوانهم المسلمين في حسن السلوك والمعاملة.

الكويت تدين

وأكد المصدر وقوف دولة الكويت الى جانب الأشقاء في لبنان بما يحفظ أمنهم واستقرارهم ودعا المصدر كافة الأشقاء في لبنان الى التلاحم وتفويت الفرصة على من يتربص بهم السوء.

واختتم المصدر تصريحه بالاعراب عن تعازيه الحارة لأسر الضحايا متضرعا الى البارئ عز وجل أن يرحم الأبرياء وأن يمن بالشفاء العاجل على المصابين.

لبنان: المعارضة

وعقد مجلس الوزراء صباح الامس «اجتماعا طارئا» للبحث في الانفجار. وذكر بيان صادر عن مكتب رئيس الحكومة نجيب ميقاتي الاعلامي ان «الجريمة النكراء بحجمها ونتائجها الفادحة، تشكل مصدر ألم وحزن شديدين لدولة رئيس مجلس الوزراء».

واشار البيان الى ان هذه الجريمة «تستوجب التعامل مع هذا الحادث الجلل بما يناسب من قرارات في خلال جلسة مجلس الوزراء».

وعقدت قوى 14 آذار «المعارضة» ليل الجمعة اجتماعا طارئا في منزل ابرز زعمائها رئيس الحكومة السابق سعد الحريري «الموجود خارج لبنان» في وسط بيروت واصدرت بيانا طالبت فيه الحكومة «بالرحيل» داعية رئيسها «الى تقديم استقالته فورا».

وحملت المعارضة رئيس الحكومة نجيب ميقاتي «شخصيا، بالدور الذي ارتضاه لنفسه، مسؤولية دماء العميد الشهيد وسام الحسن ودماء الابرياء الذين سقطوا في الأشرفية».

كما حملت «الحكومة مجتمعة المسؤولية السياسية والأخلاقية الكاملة للمخطط الرامي لضرب الاستقرار ومن ضمنه هذه الجريمة النكراء».

ليبيا: السلطات

الدولة «عدم استكمال عملية التحرير بشكل حاسم في جميع المناطق»، وخصوصا في مدينة بني وليد احد اخر معاقل النظام السابق والتي تشهد معارك دامية منذ عدة ايام.

وعرض المفريف حصيلة قاتمة للسنة الماضية مشيرا الى «التراخي والتباطؤ في بناء القوات المسلحة الوطنية والأجهزة الأمنية، وكذلك عدم الاسراع في السيطرة على السلاح المنتشر في كل مكان، وايضا عدم استيعاب الثوار في شتى مرافق الدولة والاهتمام الجاد بشؤونهم وشؤون الجرحى والمبتورين وذوي الاحتياجات الخاصة منهم».

وأشار إلى أن «هذه الحالة أغرت فلول النظام من داخل البلاد بالتسرب إلى مفاصل هذه الأجهزة والتغلغل فيها وربما في قيادات هذه الأجهزة والتآمر مع من هم خارج البلاد على الثورة وسلطتها الشرعية».

واضاف المفريف كذلك «لقد اغرت هذه الحالة من الضعف وغياب سلطة الدولة وهيبتها الكثير من العناصر والأشخاص والمجموعات، حتى وإن لم يكونوا على صلة بفلول النظام المنهار بان يتجرؤوا على سلطة القانون، ويقوموا بعمليات خطف واعتقال قسري وتعذيب وابتزاز ونهب، بل وتجرؤوا على أن تكون لهم سجونهم الخاصة».

فلسطين: الانتخابات

اجراء الانتخابات المحلية «تعزيزا للانقسام».

وبدا الاقبال ضعيفا في ساعات الصباح في مكاتب الاقتراع بعد فتحها تمام الساعة السابعة صباحا بالتوقيت المحلي بحسب مراسلين لفرانس برس.

وقال حنا ناصر، رئيس لجنة الانتخابات المركزية في مؤتمر صحفي عقده في رام الله «نسبة المشاركة حتى الساعة العاشرة صباحا هي 10.2 في المئة».

واشار الى ان «النتائج الرسمية ستعلن بعد 72 ساعة» لتقديم المجال للطعون بينما ستصدر النتائج الاولية اليوم.

ويقتصر التصويت على الضفة الغربية حيث يجري في 91 من اصل 353 بلدية معظمها في الشمال. وقالت اللجنة الانتخابية ان 181 مقعدا شغلت في البلديات التي لا تتمثل فيها سوى لائحة واحدة بينما سيتم انتخاب المجالس الاخرى في وقت لاحق نظرا لعدم وجود لوائح مرشحين.

ويختار الناخبون بين حوالي 4700 مرشح 25 في المئة منهم نساء، على اكثر من 300 لائحة يتنافسون على نحو الف مقعد، كما ذكرت اللجنة الانتخابية.

واعلنت اللجنة الانتخابية انه للمرة الاولى يتوجب على الناخبين ترك هواتفهم النقالة واجهزة التصوير عند مدخل مركز الاقتراع.

وفي غياب حماس التي تشكل اغلبية في المجلس التشريعي الفلسطيني «البرلمان»، تجري المنافسة بين مرشحي حركة فتح والمستقلين واعضاء قصائل يسارية منها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

وستشكل هذه الانتخابات اختبارا لحركة فتح التي فصلت عشرات من اعضائها لترشحهم على قوائم منافسة لقوائمها الرئيسية مثلما حدث في مدينة نابلس حيث قام رئيس سابق للبلدية بتقديم لائحة مستقلة مقابل لائحة فتح الرئيسية.